

دراسة لإحداث مركز وطني لإدارة الكوارث

مجلس الوزراء يوجه بإعادة النظر بكود الزلازل السوري والإسراع بتجهيز وترتيب ٤٠٠ غرفة مسبقة الصنع مجهزة بالخدمات في المحافظات المنكوبة

قطيبي لـ «الوطن»: سنجتمع اليوم مع خبراء الزلازل لوضع آليات وقواعد واضحة



الوطن

تابع مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية أسس برئاسة المهندس حسين عرنوس مناقشة الإجراءات الخاصة ببرامج تنفيذ خطة العمل الوطنية للانتقال إلى مرحلة التعافي والتعامل مع تداعيات وأثار الزلازل. وحدد التوجهات على المدى الاستراتيجي والبرامج المطلوبة من الوزارات والجهات المعنية للتقليل من آثار الكوارث الطبيعية مستقبلاً من التواحي الإنشائية والهندسية والإنشائية والاقتصادية. وضمنت التوجهات إعادة النظر بالكود السوري الخاص بالزلازل بما يزيد من تحسين المباني ضد الأخطار الزلزالية ومتابعة التنسيق بين نقابة المهندسين والمركز الوطني لرصد الزلازل لدراسة آثار الزلازل على المباني من الناحية الإنشائية وربط منتج التراخيص الجديدة للبناء

بإجراء الدراسات الزلزالية، وضرورة تحديد الأبنية المنهارة المسموح بإعادة بنائها وفق نظام ضابطة البناء المعتمد. وحول توجيهات الحكومة بإعادة النظر بالكود السوري الخاص بالزلازل ومتابعة التنسيق بين نقابة المهندسين والمركز الوطني لرصد الزلازل، أكد قطيبي المهندسين السوريين غياث قطيبي في تصريح لـ «الوطن»، أن اليوم سيكون هناك اجتماع مع الخبراء المختصين بالزلازل لوضع آليات وقواعد واضحة حول ذلك ليصار إلى اعتمادها وفق الأصول وسيتم الإعلان عنها.

كما شملت التوجهات تقييم الأبنية في المناطق الواقعة على الفوالق الزلزالية لزيادة متانتها هندسياً، ووضع خطة سنوية للتخصيص والاستجابة والتدخل السريع أثناء الكوارث، وتخصيص ميزانية دائمة احتياطية للحالات الطارئة في الموازنة

العامة للدولة سنوياً وإعداد دراسة لطرح منتج تأميني ضد الكوارث الطبيعية. وتضمنت الخطة أيضاً دراسة أحداث مركز وطني لإدارة الكوارث مهمته تنفيذ سياسة الدولة فيما يخص الإجراءات اللازمة لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث ووضع المعايير والأنظمة واللوائح المتعلقة بعمله إضافة إلى خطة وطنية موحدة للاستجابة لحالات الطوارئ وفق سيناريوهات المخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية وغيرها. وتقرير مدى الحاجة لإحداث بنى منظمة جديدة في ضوء البنى القائمة حالياً والمهام المنوطة بها أصلاً.

أكد المهندس عرنوس أهمية البدء بإجراءات إعادة الخدمات والأنشطة التنموية والتعليمية للمناطق المنكوبة وفق مخرجات الخطة الوطنية على المدى القصير بما فيها إعادة تأهيل المدارس والمراكز

الصحية بالتوازي مع البدء بأعمال ترميم وتدعيم المباني وفق محددات لجان السلامة الإنشائية باعتبارها الجهة المعتمدة لبيان واقع المباني لجهة الترميم أو التدعيم أو الإخلاء حرصاً على السلامة العامة، إضافة إلى خطط ترحيل الأناض والموارد الناجمة عن الكوارث وإعادة النظر بضوابط البناء في جميع المحافظات.

وأكد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة استكمال إحصاء وتصنيف المتضررين بما سبقت مؤقت للمتضررين، والعمل بالتوازي مع دراسة السيناريوهات المحتملة للبدء بترميم وتدعيم المباني القابلة لعودة ساكنيها إليها، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإعادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي إلى المناطق المنكوبة، وتأمين كل مستلزمات منظومة الإسعاف السريع مع كوارث بشرية ومستلزمات.

وحدد مجلس الوزراء الشكر للدول الشقيقة والصديقة التي قدمت الدعم للشعب السوري في مواجهة تداعيات الزلازل.

وزير النفط يتفقد صيانة أضرار مصفاة بانياس

مصدر في وزارة النفط لـ «الوطن»: بيع المشتقات النفطية للمنظمات والسفارات بالدولار سيزود الخزينة بالقطع الأجنبي

العليج لـ «الوطن»: خسائر قطاع النفط وصلت إلى ٣٤ مليون دولار وأكثرها بمصفاة بانياس



الإدارة العامة، الذي تعرّض لتصدعات وهبوط، إضافة إلى وجود ضرر في الخط العابر تحت أرض الشركة، لافتاً إلى أن تكلفة الأضرار الأولية لإعادة الاستثمار تبلغ نحو مليوني دولار.

وفيما يخص المنشآت الأخرى، لفت العليج إلى تعرّض فرع شركة محروقات اللاذقية إلى أضرار عدة تمثلت في تهتك البيوتن المسلح في محطة ترميم الطائرات في مطار الشهيد باسل الأسد، مع ظهور تشققات في أعمدة الخزانات الشاقولية وتضرر كبير في قواعد أعمدة الخزائن الأول والثاني، أما في طرطوس فقد طالت الأضرار القواعد الإسمنتية لخزانات الغاز في وحدة غاز بانياس، وخزانات شيماء غاز حيث تقدر قيمة الأضرار بنحو ١٠ ملايين دولار.

وأوضح العليج أن الأضرار في المحافظات الأخرى كانت أقل، حيث تبين وجود تشققات في سور محطة محروقات النواعير في حماة، إضافة إلى خزانات الغاز الكروية وانهدام في السور الفاصل بين قسم الغاز وقسم الزيوت، وتقدر الأضرار المباشرة لذلك بـ ١٠ ملايين دولار، إضافة إلى وجود أضرار في مبنى الشركة السورية للنفط في فرعها

بدمشق وحمص واللاذقية وحلب بتكلفة تقديرية بلغت ٧٠ ألف دولار، مع وجود تشققات كبيرة في الطريق الإسفلتي عند مدخل مديرية غاز جنوب المنطقة الوسطى في الشركة السورية للغاز بتكلفة تقديرية للإصلاح بلغت ٢٥ مليون ليرة.

من جهة ثانية أعاد مصدر في وزارة النفط القرار الذي أصدرته الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية حول بيع المشتقات النفطية والغاز للسفارات والمنظمات الدولية والهيئات الدبلوماسية بأسعار مختلفة عن أسعارها بالسوق على أن يسد ثمنها بالدولار حصراً، إلى توجيه الدعم إلى مستحقيه، لافتاً إلى أن التسديد يكون عبر مصرف سورية المركزي والذي يحاسب بدوره شركة محروقات على سعر القطاع العام، وهذا ما يساهم في تزويد خزينة الدولة بالقطع الأجنبي.

وأشار المصدر في تصريح لـ «الوطن»، إلى أنه وفقاً للقرار تم تحديد سعر لتر المزوت بـ ١,٤ دولار والبنزين بـ ٩٠ دولار والبنزين بـ ١,٧ دولار وأسطوانة الغاز المنزلي بـ ١ دولار والصناعي بـ ٢ دولار.

جلنار العلي

تفقد وزير النفط المهندس بسام طعمة أمس أعمال إصلاح الأضرار في مصفاة بانياس، واطلع على الجهود الكبيرة التي بذلتها طواقم المصفاة لمعالجة آثار الزلازل ومتابعة إصلاح الأضرار التي تكشفت في الأبنية والتشققات الكبيرة التي حصلت نتيجة الإجهاد والاهتزازات بفعل الزلازل، والتي تم استبدالها بنجاح وإعادة المصفاة للعمل.

وفي سياق متصل، كشف معاون وزير النفط والشؤون المعدنية وسامون العليج خلال العليج في تصريح لـ «الوطن» أن القيمة التقديرية للخسائر التي ضربت قطاع النفط بسبب الزلازل تصل إلى ٣٤ مليون دولار، موضحاً أن أكثر الأضرار وقعت في مصفاة بانياس التي تعرّضت إلى تصدعات وتشققات في البيوتن الخارجي مع تصدع المستودعات والسكن وانهدام الطبقة العليا من القرميد الخارجي لمخزن الزيت، حيث تبلغ قيمة الأضرار المباشرة لذلك ٢١ مليون دولار.

وأشار إلى وجود أضرار في الشركة السورية للنفط أيضاً، وذلك بمبنى

«الزراعة» تناقش أولويات تنفيذ خطتها الإنتاجية والاستثمارية

قطنا: وضعنا كل إمكانيات الوزارة في خدمة المناطق المنكوبة

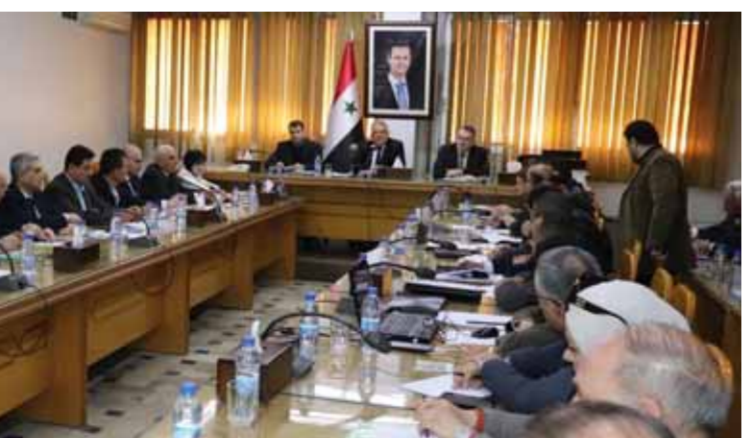
هنا غانم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا أن المحافظات المنكوبة ستكون لها الأولوية في تنفيذ كل المشاريع والخطط الاستثمارية خلال المرحلة القادمة حيث يتم العمل على تذليل كل الصعوبات التي تعرّض لذلك.

حديثه هذا جاء خلال الاجتماع الذي عقد أمس بهدف متابعة تنفيذ المشاريع والخطط الاستثمارية لوزارة الزراعة والجهات التابعة لها، لافتاً إلى أنه منذ لحظة حدوث الزلازل تم وضع كل إمكانيات الوزارة تحت تصرف لجان الإغاثة للمساعدة في عمليات الإنقاذ في المحافظات المنكوبة، إضافة لوضع مقرات اللجان الزراعية في حلب واللاذقية كمرآكز إيواء للمتضررين، منوهاً بأهمية العمل في المرحلة القادمة لمعالجة كل الآثار الناتجة عن الزلازل وتوزيع الأورار في ذلك.

وأكد قطنا دور القطاع الزراعي في تأمين الغذاء وتوفير احتياجات الصناعة والتصدير، موضحاً أهمية المرحلة اللاحقة للخطط الإنتاجية والاستثمارية والمقدّمها ومعالجة كل المشاكل والصعوبات التي تواجهها، ذاكراً أن هذا القطاع يواجه حالياً الكثير من التحديات المتعلقة بالتغيرات المناخية، وانقطاع حمل الأمطار في هذه الأيام وما سببته من مشاكل وللأسف هناك دراسة أعدتها وزارة الزراعة والجهات المعنية من شأنها معالجة هذه التحديات ووضع الحلول التي تخفف من تأثيرها.

وأكد الوزير أن التخطيط في المرحلة القادمة سيكون للمحاصيل الزراعية حيث يتم تشغيل المحاصيل الرئيسية والبقولية في وقت مبكر والخطة الزراعية لتكون منتظمة وفي وقت مبكر اعتباراً من بداية الشهر الرابع إلى جانب



المحاصيل الاستراتيجية لتحقيق التوازن في الإنتاج وذلك من خلال التخطيط وفق أساليب الإنتاجية الجديدة بما يتفق مع الملاحظات مستمراً القطاع الخاص وخاصة ما يتعلق بمنتجات الدواجن والأبقار والأغنام وشركات التسويق والآلات الزراعية.

وفي سياق متصل أقدم معراء المحافظات والمناطق المحيطة بالزلازل التي وضعت برنامجاً متطوراً لترقيع الشروبة الحيوانية سيتم العمل به قريباً، والبدء سيكون بقطع الجمال والجاموس وإنشاء الأغنام حالياً، إضافة لذلك هناك دراسة لإنشاء صندوقاً لتأمين على المشية بالتعاون مع اتحاد الفلاحين والزراعيين المبرمجين على تأمين أسوة بالتأمين على البيوت المحمية الأمر الذي يساهم في حمايتها.

كما تم التطرق إلى البرامج التنفيذية المنبثقة عن تنفيذ تطوير القطاع الزراعي والتي تم دوا قبل إنه تمت دراسة الأضرار التي

بما يحقق الإستراتيجية والرؤية القادمة. وأضاف: إن الوزارة وفي ظل ظروف الزلازل تسعى لإعادة ترتيب أولوياتها بما يتماشى مع الأضرار التي تعرّض لها القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ومنشآت الوزارة حيث يتم العمل على حصر هذه الأضرار وتصنيفها وفق الأولويات والجهات المعنية في المحافظات المنكوبة والتي طالت المباني والمنشآت الحكومية والمشاريع الزراعية وجزء منها طال أراضي المزارعين التي أصيبت بعضها بتشققات ونفوق أعداد من الثروة الحيوانية وانهدام بعض المداين، مؤكداً العمل على استمرار العملية الإنتاجية وعدم توقفها.

وعن حجم الأضرار أضافت إن الأضرار كبيرة منها كلي ومنها جزئي ويتم حصرها وتقرير تكلفتها والتعامل معها بالسرعة الممكنة ضمن الخطة الاستثمارية حتى لا تتوقف العملية الإنتاجية كما يتم حصر الأضرار التي تعرّض لها المزارعون ليتم معالجتها بأسرع وقت ممكن.

ومن جهة أخرى تحدث مدير عام الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب المهندس أوفى وسوف عن الأضرار التي لحقت بقنوات الري في منطقة الغاب نتيجة الزلازل وأولويات إعادة تأهيلها والاعتمادات اللازمة لذلك وفق برنامج زمني بما يخفف من تأثيرها السلبي على المحاصيل المزروعة في المنطقة.

أما مدير عام الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية الدكتور عبد الطيف علي أشار إلى أن الأضرار التي لحقت بهذا القطاع في محافظة اللاذقية وخاصة أحواض إنتاج الأسماك كبيرة وخاصة كلي ومنها جزئي ويتم حصرها وتقرير تكلفتها.